القيود الواردة على النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية:

كقاعدة عامة أن النيابة العامة هي التي تملك سلطة تحريك الدعوى العمومية دون غيرها لأنها هي التي تمثل المجتمع وتتوب عنه في متابعة الجناة(المجرمين) وفي المطالبة بتوقيع العقوبات عليهم، ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة وإنما يرد عليها استثناءات لا بد من مراعاتها حتى يتسنى تحريك الدعوى العمومية، وهذه الاستثناءات هي الشكوى والطلب والاذن.

أولاً: الشكوى

هي ما تقدمه الضحية من بلاغات إلى السلطة المختصة كالنيابة العامة تطلب فيه منها تحريك الدعوى العمومية، شريطة أن يكون ذلك بخصوص الجرائم التي تكون النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية بشأنها مقيدة بقوة القانون إلا بناء على تقديم هذه الشكوى من طرف المتضرر.

وعليه فإنه كلما قيد القانون النيابة العامة في تحريكها للدعوى العمومية، بوجوب أن تحصل أولاً على شكوى من المجني عليه، كان التنازل عنها أو سحبها سبباً لانقضاء الدعوى العمومية، والملاحظ أن الحق في التنازل عن الشكوى طبقاً لما هو مقرر في القانون الجزائي، يمكن أن يتم في أي مرحلة كانت عليها الدعوى، ما لم يكن قد صدر حكم نهائي بات فيها، فلا يجوز أن يكون هناك تنازل عن الشكوى في مرحلة متأخرة لاحقة لصدور حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به، أين لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن، «بيد أن سلطة صاحب الحق في هذا القيد لا تمتد إلى أبعد من ذلك، فهي تقتصر على الحق في تحريك الدعوى دون مباشرتها، التي تظل اختصاصاً أصيلاً للنيابة العامة، على أن صاحب الحق في هذا القيد لا يفقد حقه في سحبه، رغم تحريك إجراءات الدعوى».

ولما كانت الحكمة من تعليق مباشرة الدعوى في بعض الجرائم على شكوى المجني عليه هو رعاية له في حد ذاته، بتجنيبه الضرر الذي قد يلحقه من تحريكها أمام القضاء الجنائي وصدور حكم في الدعوى، فقد أجاز له القانون أن يتنازل عن شكواه بعد تقديمها، متى رأى ذلك في مصلحته.

ولقد حدد المشرع الجزائري على سبيل الحصر الجرائم المشمولة بقيد الشكوى في تحريك الدعوى العمومية، والتي يؤدي التنازل عنها بعد تقديمها إلى انقضاء هذه الدعوى، إعمالاً لنص المادة السادسة الفقرة الثالثة من قانون الإجراءات الجزائية وهي: (راجع هذه النصوص من قانون العقوبات الجزائري).

- جريمة السرقة بين الأقارب والحواشي والأصهار حتى الدرجة الرابعة (المادة 369 من ق ع).
- جريمة النصب وخيانة الأمانة بين الأقارب والحواشي والأصهار حتى الدرجة الرابعة (المادتين 373 و377 من ق ع).
- جريمة ترك الاسرة (المادة 330 فقرة 1 و2 من ق ع).
- جريمة خطف وإبعاد قاصر لم يكتمل سن 18 سنة (المادة 326 من ق ع).
- جريمة عدم تسليم طفل محضون (المادة 328 من ق ع).
- جريمة إخفاء أشياء مسروقة الواقعة بين الأقارب والحواشي والأصهار حتى الدرجة الرابعة (المادة 369 الفقرة 2 من ق ع).
- الجروح غير العمدية (المادة 442 الفقرة 2 من ق ع).
- الجنح ضد الأفراد المرتكبة من الجزائريين بالخارج (المادة 583 الفقرة 3 من ق إ ج).

ثانيا: الطلب

يعرف الطلب بانه:"قيام جهة ذات صفة عامة يحددها القانون بإبلاغ النيابة العامة بوقوع جرائم حددها القانون على سبيل الحصر، ارتكبت بالمخالفة لقوانين تختص هذه الجهة بمراعاة تطبيقها أو ترعى مصالح المجني عليه وتطلب في هذا البلاغ تحريك الدعوى الجنائية ورفعها ضد مرتكب الجريمة"

كما عرف بأنه "ما يصدر عن إحدى هيئات الدولة سواء بوصفها مجنيا عليها في جريمة أضرت بمصلحتها، أو بصفتها ممثلة لمصلحة أخرى أصابها (الاعتداء) وقد عهد القانون في بعض الجرائم لجهة معينة بالموازنة بين المصلحة التي ستعود على الدولة من إقرار حقها في العقاب والمصلحة في عدم تحقيق ذلك".

ومن شروط الطلب أن يكون كتابيا لا شفويا، والحق في تقديمه يكون لشخص ذي صفة عامة لا يسقط إلا بسقوط الدعوى بالتقادم، بمعنى لا يتأثر بوفاة من له الحق في تقديمه بل يبقى قائما لأنه يتعلق بالوظيفة وليس الشخص في حد ذاته، وإذا قام مصدر الطلب بالتنازل عنه بعد تقديمه، فإنه ينقضي شريطة أن يكون التنازل كتابيا.

لا يحق للنيابة العامة تحريك الدعوى العمومية إلا بعد تقديم الطلب وذلك في الحالات التي اشترط فيها المشرع ضرورة تقديمه، وبالرجوع للتشريع الجزائري جاء النص على هذه الحالة في نص المادة 164 من قانون العقوبات والتي جاء فيها: " وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في هذا القسم المتضمن المواد 161-162-163 من ق ع لا يجوز تحريك الدعوى العمومية بشأنها إلا بناء على شكوى¹ من وزير الدفاع الوطني".

ان الأفعال الجرمية التي اشترط المشرع ضرورة اصدار طلب من وزير الدفاع الى النيابة العامة حتى يتسنى لهذه الأخيرة تحريك الدعوى العمومية وفق ما جاء في نص المادة 164 من ق ع ورد ذكرها في المواد الاتية:

-نصت المادة 161 على معاقبة كل شخص مكلف يتخلى إما شخصيا أو كعضو في شركة توريد أو مقاولات أو وكالات تعمل لحساب الجيش الوطني الشعبي عن القيام بالخدمات التي عهد إليهم ما لم تكرهه على ذلك قوة قاهرة، وكذلك متعهدي التموين أو عملائهم أيضا عند مشاركتهم في الجريمة، ويعاقب الموظفون والوكلاء والمندوبون أو المأجورون من الدولة الذين حرصوا أو ساعدوا الجناة على التخلف عن القيام بخدماتهم.

-أما المادة 162 فنصت على أنه إذا وقع تأخير في التسليم أو في الأعمال بسبب الإهمال دون التخلف عن القيام بالخدمات فيعاقب الفاعلون بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز ربع التعويضات المدنية ولا تقل عن 500 دينار.

-وأخيرا جاء في المادة 163 على أنه إذا وقع غش في نوع وصفة أو كمية الأعمال أو اليد العاملة أو الأشياء الموردة فيعاقب الجناة بالسجن من خمس إلى عشر سنوات وبغرامة لا تتجاوز ربع التعويضات المدنية ولا تقل عن 2.000 دينار. ويقضى دائما بالحد الأقصى لعقوبة السجن المقررة في الفقرة السابقة على الموظفين الذين ساهموا في الغش ويجوز علاوة على ذلك الحكم على هؤلاء الموظفين بالحرمان من ممارسة جميع الوظائف أو الخدمات العمومية لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر.

¹ - المصطلح الصحيح هو طلب وليس شكوى.

ثالثا: الإذن

لم يعرف المشرع الجزائري المقصود بالإذن كقيد يرد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية، حيث عرف على انه "رخصة مكتوبة صادرة عن هيئة عامة معينة ينتمي إليها الشخص وذلك لضمان جدية الإجراءات فهو السبيل الوحيد لرفع الحصانة التي يتمتع بها هذا الشخص الذي يشغل مركزا خاصا أو مباشرة الإجراءات ضده".

أو أنه " رخصة مكتوبة تصدر من الهيئة أو الجهة التي يتبعها الموظف الذي ارتكب الجريمة، وقد وضع الإذن لحماية بعض الموظفين مثل نواب البرلمان نظرا لمهامهم الحساسة ولتمتعهم بالحصانة".

الإذن قيد من القيود الواردة على حرية النيابة العامة في مباشرة أحد اختصاصاتها الاصلية الا وهو تحريك الدعوى العمومية ضد مرتكب الجريمة، فهو عمل إجرائي يصدر من بعض الهيئات التابعة للدولة يأذن بموجبه للنياحة العامة باتخاذ الإجراءات الجزائية ضد شخص متهم بارتكابه جنائية او جنحة حيث يكون هذا الشخص متمتع بالحصانة كأعضاء البرلمان بمجلسيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة). وبالتالي فيد النيابة العامة مغلوطة في متابعة النائب البرلماني او عضو مجلس الامة ما لم يتم استصدار إذن مكتوب يرمي الى متابعته وذلك من الجهة التي يتبعها.

"والعلة من اشتراط الاذن بالنسبة لهؤلاء الأشخاص هو حماية أعضاء البرلمان بمجلسيه من الكيد السياسي الذي يمكن ان يعترض طريقهم برفع دعاوى كاذبة او مغرضة او كيدية ضدهم، كما شرع الإذن كحماية لأعضاء البرلمان ، حيث يشكل ضمانة لهم فيطمئنوا أن أدائهم لواجباتهم الوظيفية لن تتسبب في اتخاذ إجراءات جنائية تعسفية ضدهم و بالتالي يؤدون هذه الواجبات على أتم وجه".

جاء النص على الحصانة البرلمانية بموجب **المادة 126 من دستور الجمهورية الجزائرية** حيث جاء فيها "الحصانة البرلمانية مُعترف بها للتّواب ولأعضاء مجلس الأمة مدّة نيابتهم ومهمّتهم البرلمانيّة. ولا يمكن أن يتابعوا أو يوقفوا. وعلى العموم لا يمكن أن ترفع عليهم أيّة دعوى مدنيّة أو جزائيّة أو يسلّط عليهم أيّ ضغط بسبب ما عبّروا عنه من آراء أو ما تلقّطوا به من كلام، أو بسبب تصويتهم خلال ممارسة مهامّهم البرلمانيّة".

وجاء النص على ضرورة استصدار اذن من الجهة التي يتبع اليها النائب او عضو مجلس الامة حتى تتم المتابعة الجزائية بموجب **المادة 127 من الدستور** حيث جاء فيها" لا يجوز الشروع في

الدكتور: دريسي ميلود.....الاجراءات الجزائية.....الفوجين 11و15.....التطبيق السادس

متابعة أيّ نائب أو عضو مجلس الأمة بسبب جناية أو جنحة إلاّ بتنازل صريح منه، أو بإذن، حسب الحالة، من المجلس الشعبيّ الوطنيّ أو مجلس الأمة الذي يقرّر رفع الحصانة عنه بأغلبية أعضائه.